

الفرق بين عطف البيان والبذل

سلوى محمد عمر عرب

أستاذ النحو المساعد - قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

المقدمة

إن من المسائل التي تلتبس على كثير من الناس مسألة التفريق بين عطف البيان والبدل، ولئن كان التفريق بينهما قد استعصى على القدماء من أئمة النحو، فلا غرابة أن نجد الأمر مستعصياً على المختصين في وقتنا الحاضر.

لذا كان لا بد من تجلية الأمر، وكشف النقاب عن حقيقتيهما بما يمهّد السبيل، ويذلل صعوبات النحو العربي.

فاطلعت على كتاب يضمّ رسالتين في النحو، إحداهما: "الحلل في الكلام على الجمل"، والأخرى: "التبيان في تعيين عطف البيان" تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العنّابي، المتوفى سنة ٧٧٦هـ، وتحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عياة، فظننت أن فيه البغية، وأنه سيغنيني عن البحث الذي كنت أنوي القيام به، وأن لا حاجة للكتابة في هذا الموضوع، ولكنني بعد أن قرأت الرسالة - وهي قصيرة جداً، في سبع صفحات مع الهوامش - تيقنت أن الحاجة إلى الكتابة عن الفرق بين عطف البيان والبدل أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، فقد تبين أن هذا الكتاب لم يضاف أي جديد إلى الموضوع الذي نحن بصدده، فهو لا يعدو أن يكون إعادة لما ذكره أبو حيان - أستاذ المؤلف - في "ارتشاف الضرب"^(١)، وقد ذكر محققه ذلك في مقدمة الكتاب، فعادت البحث والتنقيب والجمع.

والمشكلة تكمن في الشبه الكبير بين عطف البيان والبدل إلى الحد الذي يتعذر معه التفريق بينهما في بعض المواضع، حتى قيل: إن "ما جاز أن يكون عطف

(١) انظر ٤/ ١٩٤٣ - ١٩٤٦.

بيان جاز أن يكون بدلاً^(١)؛ ذلك لأن المعنى الذي يدل عليه عطف البيان، هو نفس المعنى الذي يدل عليه البدل للطابق، وهو "التبيين والتوضيح"، فالمعنى هو المحور الأساس، والمعوّل الذي يُعوّل عليه، والإعراب فرعٌ عن المعنى، فالكلام المنطوق أو المكتوب ما هو إلا ترجمة لمعانٍ تدور في نفس المتكلم، وتعبير عن المقاصد التي يريد إيصالها للمتلقى.

ومن ثم فقد أخذ العلماء يحاولون إيجاد فروق واضحة بين عطف البيان والبدل، وإيجاد علامات تدل عليهما، فلما لم يجدوا فرقاً ظاهراً قالوا: إن الفرق بينهما هو أن البدل على تية إحلال التابع محل المتبوع، فالمواضع التي لا يصح فيها ذلك لأمر صناعية يتعين فيها عطف البيان ويمتنع البدل، وهي مواضع معينة، لا تشكل إلا نسبة بسيرة من بقية المواضع، ويبقى الأمر ملتبساً في المواضع التي يصح فيها ذلك، أي عند غياب القرائن اللفظية القائمة على تخيل حلول التابع محل المتبوع، فلم يحلوا المشكلة.

وفي هذا البحث نستعرض ما جاء من تعريف عطف البيان والبدل، وتسميتهما، وفائدتهما، والغرض منهما، وأحكامهما.

ولعل من الضروري جداً الإفادة من المعلومات التي توصل إليها السابقون في هذا الشأن، وسنرى مدى التخالف الشديد بين آراء النحويين.

وفي نهاية البحث سنعرض وجهة نظر تسهم في حل الإشكالات، وفي تفسير النحو العربي.

هذا .. وأسأل الله أن يكون في هذا البحث النفع والفائدة المرجوة، وبالله التوفيق.

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤.

تمهيد

إن اللبس الذي يقع بين عطف البيان والبذل لا يكون إلا مع البذل المطابق "بذل كل من كل"؛ لأن عطف البيان هو المتبوع نفسه بلفظ آخر لقصد تبينه وتوضيحه، والبذل المطابق كذلك، هو المتبوع نفسه بلفظ آخر موطأ له بالاول لا غراض بلاغية، لذلك سمي مطابقاً، أما بذل بعض من كل، وبذل الاشتمال، والبذل المبين فالثاني فيها ليس هو الاول، ومن ثم فلا تلتبس بعطف البيان. وهذا واضح جداً. فلا علاقة لها بهذا البحث، ولا حاجة لأن نعقد مقارنة بينها وبين عطف البيان.

وما صنعه ابن هشام وغيره من عقد مقارنة بينها وبينه فهو من قبيل الاستطراد، ولم يحدد موضع اللبس بدقة.

لذا سنقتصر في هذا البحث على البذل المطابق، ونولي عناية دون سائر الأبدال، فهو به أشبه، ومعه يقع اللبس.

وقد حاول بعض النحويين أن يوجدوا فروقاً بين عطف البيان والبذل فجعلوها في الأمور الآتية (١):

- الاول: أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً، ويجوز ذلك في البذل.
- والثاني: أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ويجوز ذلك في البذل.
- والثالث، والرابع: أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة، بخلاف البذل.
- والخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البذل.
- والسادس: أنه لا يكون بلفظ الاول، ويجوز ذلك في البذل بشرط أن يكون معه زيادة بيان.

والسابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الاول، بخلاف البذل.

(١) انظر هذه الأمور في مفتي الباب ٥٠٧/٢، وشرح الأسموني ٨٧/٢.

والثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البذل.
وللوقوف على حقيقة هذه الفروق، والتثبت من صحتها، وتحديد مواضع الاختلاف التي يمكن أن تميز أحدهما عن الآخر - إن كان هناك اختلاف - لا بد من عقد مقارنة بينهما تناول تعريفهما وتسميتهما، وفائدتهما والغرض منهما، وأحكامهما من حيث التعريف والتنكير، والنوع والعدد، والاختصاص والشهرة، والاستقاق والجمود، وهل يجوز أن يكونا بلفظ المتبوع، أو أن يكونا مضمراً أو تابعاً لمضمراً، أو أن يكونا جملة أو تابعاً للجملة، أو شبه جملة، أو مصدرًا مؤولاً.

تعريفهما وتسميتهما وفائدتهما والغرض منهما:

المعطف: "الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه" (١)، "وهو في الأصل مصدر: عطفت الشيء؛ إذا ثنيته، وعطف الفارس على قرنه؛ إذا التفت إليه" (٢).
والبيان: الإيضاح.

وعطف البيان: "هو التابع للشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة" (٣).

وسمي عطفاً؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني (٤)، "وسمي بياناً؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه؛ لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه" (٥)، وقيل: لأن أصله المعطف، فـ "جاء أخوك زيد" أصله: جاء أخوك وهو زيد، فحذف الحرف والضمير، وأقيم "زيد" مقامه (٦).

(١) انظر اللسان "عطف" ١٠ / ١٩٢، وحاشية الصبان ٣ / ٨٥.

(٢) التصريح ٣ / ٥٣٧.

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٣٤٦.

(٤) انظر حاشية الصبان ٣ / ٨٥.

(٥) التصريح ٣ / ٥٣٧.

(٦) المساعد ٢ / ٤٢٣.

"وعطف البيان" تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه "الترجمة"^(١)، وقيل: "هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون"^(٢). ولم يعد الزجاجة مع التوابع^(٣)، واعتذر عنه شراح الجمل بأعذار غير مقنعة^(٤)، وذكره عرضاً في باب من أبواب النداء^(٥). وفائدة عطف البيان الإيضاح، ورفع اللبس، وإزالة الاشتراك الواقع في الأسماء المتبوعة، فهو يفرق بين الاسم الذي يجري عليه وما له مثل اسمه، "ويكشف عن المراد بالمتبوع كشف الكلمة المشهورة معنى الكلمة الغريبة"^(٦). وطريقته "أن تضع الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب مكان الصفة"^(٧). وقيل: "هو أن تذكر اسماً فيه نوع من الإجمال، ثم تذكر اسماً أشهر من الأول ليكون مبيناً له"^(٨)، وقد لا يكون أشهر من الأول، بل للشرط إيضاح الأول عند اجتماعهما^(٩)، فهو يزيل الاشتراك الكائن في الاسم الأول، ويكون - غالباً - بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل، كالكنى والأعلام^(١٠)، نحو: مررت بأبي عبد الله زيد، وأكرمت خالداً أبا الوليد، بينت الكنية بالعلم، والعلم بالكنية.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/١٩٤٣، والمساعد ٢/٤٢٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٢١٨، وانظر: اسرار العربية ٢٩٧.

(٣) انظر: كتاب الجمل ١٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٣٩١، والبسيط ١/٢٩٥، وشرح الجمل لابن القفاري ١/١١٦.

(٥) انظر: الجمل في النحو ١٥٧: "باب الأسماء المذمومة لفظها واحد والآخر مضاف منها".

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٧.

(٧) لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٢ / ١٩٤٠ ص ١١٠٨).

(٨) كتاب القواعد والنوادر في الإعراب ص ١٣٨.

(٩) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٧.

(١٠) انظر المختصر ٢/٩٢٧، وشرح المفصل ٣/٧١.

ومثاله عند النحويين قولُ الراجز:

أقسم بالله أبو حفص عمرُ ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرٍ^(١)

أما البديل في اللغة فمعناه العَوَضُ^(٢)، وبديل الشيء: غيره، والخلف منه، وما يغني غناؤه ويكون مكانه^(٣).

وفي الاصطلاح: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو الذي يُعتمد عليه بالحديث والنسبة إليه، وهو المقصود بالإخبار عنه نحو: قام زيدٌ أخوك، فـ "أخوك" هو المقصود بالحكم، فكأنما أراد أن يقول: قام أخوك، ولكنه ذكر الأول - وهو "زيد" - توطئة وتمهيداً لذكر المقصود بالنسبة أو الحكم، وهو الثاني.

والبديل تسمية بصرية^(٤)، وسُمِّي بديلاً لأنه يقدر في موضع الأول ويخلفه، فإذا قيل: مررت بأخيك زيد، فكأنه قيل: مررت بزيد، فإذا أسقط المبدل وذكر البديل لم يتغير المقصود.

واختلف في تسميته عند الكوفيين، فقال الأخفش: يسمونه "الترجمة"، و"التبيين"، وقال ابن كيسان: يسمونه "التكرير"^(٥)، فسُمِّي "ترجمة"، و"تبيناً"؛ لأنه يفسر المبدل منه ويبينه، وسُمِّي تكريراً؛ لأنه إذا قيل: قام زيد أخوك، فكأنه قال: قام زيد قام أخوك، كرر الاسم الأول بمعناه دون لفظه، فهو على نية تكرار العامل.

و فائدة البديل البيان وإزالة التوهم، ورفع اللبس^(٦)، كما يفيد تأكيد الحكم

(١) نسب إلى رؤية وغيره. انظر شرح المفصل ٧١/٢، وشرح الكافية ٣٩٥/٦، والتصريح ٥١٣/٣.

(٢) شرح اللامعة البدرية ٢٩٤/٢، والتصريح ٦٣١/٣.

(٣) انظر لسان العرب "بديل" ٣٨/٢.

(٤) التصريح ٦٣١/٣.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤، والتصريح ٦٣١/٣، وانظر معاني القرآن للفراء ٧/١.

(٦) انظر شرح المفصل ٦٤/٣.

وتقريره^(١)، وذلك بتكريره وإسناده إلى المحكوم عليه مرتين، مرة إلى المبدل منه على سبيل التوطئة والتمهيد، ومرة إلى البديل وهو المقصود بالحكم حقيقة. وذكر ابن جني أنه قد يقصد بالبديل الإسهاب لأغراض بلاغية، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَانِيَةً، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(٢): أعاد لفظ "كل أمة" لأن الغرض هنا الإسهاب؛ لأنه موضع إغلاظ ووعيد، فإذا أعيد اللفظ كان أفخم من الاختصار على ذكر الأول^(٣).

وقالوا: إن علامة البديل أنه إذا أسقط المبدل وذكر البديل لم يتغير المقصود، فيصلح أن يحذف الأول ويقام الثاني مقامه^(٤)، لذلك قالوا: البديل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، وليس معنى ذلك إلغاء الأول وإطراحه بالكلية؛ لأن في ذلك تعطيلاً للفائدة التي جيء به من أجلها، وإهداراً للغرض المقصود؛ بل على معنى صلاحية البديل للاستقلال بنفسه، وأنه المقصود بالحكم. والحق أن هذه العلامة ليست بالعلامة الدالة على البديل؛ لأن عطف البيان كذلك يصلح لأن يقام الثاني مقام الأول دون أن يتغير المعنى.

وبإتمام النظر في المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لعطف البيان والبديل نجد أن المعنى اللغوي للبديل يشير إلى أن بدل الشيء يحل محله حلولاً حقيقياً، فإذا أبدلنا الشيء بغيره، لا بد لنا من تنحية المبدل منه وإحلال البديل محله، ولا يمكن أن يجتمعا معاً في مكان واحد، لذلك نجد علماء اللغة ينصون على هذا المعنى، فيقولون^(٥): بدل الشيء: غيره، والخلف منه، وبدله الله من الخوف أمناً فلا

(١) انظر اللمع: ١٧٢.

(٢) الجانية: ٢٨/٥٤.

(٣) المحتسب: ٢٦٣/٢.

(٤) انظر اللمع: ١٧٢.

(٥) انظر اللسان: بدل ٢٨/٢.

يجتمع الخوف والأمن معاً.

قال ثعلب: أبدلت الحاتم بالحلقة: إذا نعت هذا، وجعلت هذا مكانه.

وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾^(١)؛ ألا ترى أنه قد أزال السيئات، وجعل مكانها حسنات؟ إلى غير ذلك من المعاني التي تدل دلالة واضحة على أن بدل الشيء.. في المعنى اللغوي.. يحل محله حقيقة.

أما المعنى الاصطلاحي فيبدل على أن البدل والمبدل منه كل واحد منهما له مكان خاص به، يختلف عن مكان الآخر، فلا ننحي الأول ونحل الثاني محله حقيقة، بل إن لكل واحد منهما مكانه الخاص به، ومن ثم له موقع إعرابي خاص به؛ فالأول يعرب حسب اقتضاء العامل الذي سبقه، والثاني يعرب إعراب التوابع، وإنما أسموه بدلاً لأنهم وجدوا أنه يصلح لأن يحل محل المبدل منه، لا ليحل محله حقيقة؛ لذا فتسمية البدل قد تنطبق على بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط، لأن البدل فيها غير المبدل منه لفظاً ومعنى، أما بدل الكل فالبديل غير المبدل منه لفظاً فقط، أما في المعنى فالبديل هو عين المبدل منه، وما أتى به إلا "ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد"^(٢) لا ليحل محله حقيقة، ومن هنا يلتقي بدل الكل بعطف البيان، ويتطابقان تطابقاً يكاد يكون تاماً، وفي تسمية الكوفيين لهما "ترجمة" و"تبييناً" دليل على أنهم لا يجدون فرقاً بينهما، وأنهما شيء واحد.

كما أن في عدم ذكر الزجاجي لعطف البيان ضمن التوابع دليل على عدم الاعتداد به، وأنه يراه هو والبديل شيئاً واحداً.

ومن هنا يتضح أن عطف البيان والبدل يتفقان في التوضيح والتبيين، وفي

(١) الفرقان ٢٥ / ٢٠.

(٢) شرح المفصل ٣ / ٦٦.

تسمية الكوفيين لهما "ترجمة"، وفي صلاحية قيام الثاني منهما مقام الأول دون أن يتغير المعنى، وكلاهما فيه تكرار للأول بمرادفه للتبيين والتوضيح. ويفترقان في أن عطف البيان فيه رجوع إلى الأول وتوضيحه بالثاني، فالمقصود بالحكم الأول، والثاني توضيح له.

أما البدل ففيه تقدير للثاني في موضع الأول، فالمقصود بالحكم الثاني، والأول توطئة وتمهيد له.

أما تسمية البدل "تكريراً" لأنه على نية تكرار العامل؛ فيمكن ادعاء ذلك في عطف البيان أيضاً، وهو ما ذكره الرضي في شرح الشافية^(١).
حكمهما من حيث التعريف والتكثير، والنوع والعدد:

منع البصريون أن يكون عطف البيان في النكرات، وقصروه على المعارف، وخصه بعضهم بالعلم؛ أسماء، أو كنية، أو لقباً^(٢)، وأجازوه الكوفيون والفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، وغيرهم، وحجة البصريين هي أن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول^(٣).

ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يبين الأعم^(٤).

ونقل ابن مالك مذهب البصريين عن أبي علي الشلوبين، وقال بأنه لم يجد هذا النقل من غير جهته، وجعله مرجوحاً بالسمع والقياس؛ أما القياس فإن الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج

(١) انظر ٢/ ٣٨٣.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣، وانظر للقيصم ٢/ ٩٢٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣١٩.

(٣) انظر التصريح ٢/ ٥٤٠، والهمع ٥/ ١٩٢.

(٤) انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٦.

إلى ما بينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل^(١).

وأما السماع فقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾^(٢)، ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(٣)، و"زيتونة" عطف بيان لـ "شجرة"، و"صديد" عطف بيان لـ "ماء".

وفي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي^(٤) ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾^(٥) و﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٦)، بتنوين "كفارة"، و"فدية"، و"طعام مساكين" و"طعام مسكين" عطف بيان، وتبيين للكفارة والفدية، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أَكْلَرِ حَنْظَلٍ وَأَنْلَرِ وَشِيءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾^(٧)، و"حظط" عطف بيان على "أكل"، وكلاهما نكرة، ومنه أيضاً قول ذي الرمة:
لَمَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُرَّةٌ لَعَسُ وفي اللثات وفي أنيابها شَبُّ^(٨)
فَ لَعَسُ بَدَلٌ مِنْ حُرَّةٍ.

وابن مالك يجهز عطف البيان في الأمثلة السابقة، بل إنه يرجعه على البدل^(٩). وأوجب مَنْ مَنَعَ عطف البيان في السكرات البدل في النصوص السابقة^(١٠).

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢٦.

(٢) النور: ٢٤/٣٥.

(٣) إبراهيم: ١٤/١٦.

(٤) انظر السبعة ٢٤٨، والنشر ٢/٢٥٥.

(٥) اللامعة: ٥ / ٩٥.

(٦) البقرة: ٢ / ١٨٤.

(٧) سبأ: ٣٤/١٦.

(٨) الحرة - حمرة في الشفة تضرب إلى السواد، واللعي - سواد مستحسن في باطن الشفة، والبيوت في ديوانه
٥، وللمصاحف ٣/٢٩١، وشرح التسهيل ٣/٢٢٨، والهمع ٥/٢١٥.

(٩) انظر شرح التسهيل ٣/٢٢٧.

(١٠) انظر شرح الأشموني ٣/٨٦.

ولعل القول بأن عطف البيان يكثر في المعارف، ويقل في النكرات ولا يتمتع هو قول مرضي؛ لأن "طعام مساكين" أوضحت وأبانت نوع الكفارة ونوع العديّة، وكذا "زيتونة" مكررة، لكنها أيضاً أوضحت وأبانت نوع الشجرة، تماماً كما أبانت الكمية الاسم في نحو: عمر بن الخطاب، فالصحيح جوازه على ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم، كما لا يصح قصره على الأعلام؛ لأنه ورد في غيرها.

أما تحالف عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتذكير فقد أجازهُ الرمخشري، والرضي، ونسب الشاطبي إلى الفارسي جوازه، ومنعه أكثر النحويين^(١).

ووجه جوازه أن عطف البيان شبيه بالبدل؛ إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، فكذلك عطف البيان^(٢).

وعورض بشبهه بالنعته؛ إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه، ويزيد العطف مع النعت بأن كل واحد منهما منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد^(٣). وهذا فيه نظر؛ لأن بدل الكل منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد أيضاً، ومع ذلك يجوز أن يخالف متبوعه في التعريف والتذكير، فلا زيادة عليه في ذلك.

وقد وردت بعض الآيات التي خالف فيها التابع متبوعه في التعريف والتذكير، وأجازوا فيها عطف البيان، منها قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ، جَنَّاتٍ عِدْنٍ مُمْتَحَنَةٍ لَهُمْ فِي الْأَبْوَابِ﴾^(٤)، قال الرمخشري: "جَنَّاتٍ عِدْنٍ

(١) انظر الكشاف ٤٤٧/١، وشرح الكافية ٣٨٤/٢، والمقاصد الشافية ٤٦/٥، وقد وقع خطائي شرح التسهيل ٣٢٦/٣ - فرى من الضروري التنبيه عليه؛ إذ نسب إلى الفراء وغيره من الكوفيين والرمخشري والفرسي جواز تحالف عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتذكير، والصواب أن مذهبهم جواز كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ولعل في الكلام نقصاً لم ينتبه إليه المحقق. نقديره بعد قوله: "مذهب أبي علي الفارسي" (ومخالف عطف البيان ومتبوعه مذهب الرمخشري) فإنه أجاز العطف والإبدال في "مقام"

(٢) انظر المقاصد الشافية ٤٦/٥.

(٣) السابق.

(٤) ص: ٣٨ / ٤٦، ٥٠.

معرفة؛ لقوله: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾^(١)، وانتصابها على أنها عطف ببيان لحسن مآب^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطَاكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْفَىٰ وَقُرَادَىٰ﴾^(٣)، المصدر المؤول "أن تقوموا" معرفة، وهو عطف ببيان - عند الزمخشري - على "واحدة" وهو نكرة^(٤).

وقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥) "مقام إبراهيم" معرفة، وهو عطف ببيان عند الزمخشري، أو بدل من "آيات" وهي مكرة، قال ابن مالك: "وقوله هذا محالّ لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه"^(٦).

كما رده عليه أبو حيان وغيره من النحويين، وقال بأن التخالّف بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير لم يذهب إليه أحد سوى هذا المصنف^(٧).

وعلمتهم في منع عطف البيان في الآية الأخيرة:

أولاً: لأن النكرة لا تُبين بالمعرفة.

ثانياً: لأن جمع المؤنث لا يُبين بالمفرد المذكر؛ فـ "آيات بينات" نكرة، وجمع مؤنث، و "مقام إبراهيم" معرفة، ومفرد مذكر، كما لا يجوز البدل؛ لأن الأول متعدّد، والثاني غير واقٍ بالعدة، فيجب فيه القطع، والوجه أنه مبتدأ حذف خبره؛ أي: منها مقام إبراهيم، أو خبر مبتدأ؛ أي: بعضها مقام إبراهيم^(٨).

(١) مريم: ٦١/١٩.

(٢) الكشاف ٣٧٨/٣.

(٣) سبأ: ٤٦/٣٤.

(٤) انظر الكشاف ٢٩٤/٣.

(٥) آل عمران: ٩٧/٣.

(٦) شرح التسهيل ٣٢٦/٣.

(٧) انظر البحر المحيط ٣٨٧/٧، ومعنى اللبيب ٥٦١/٢.

(٨) انظر التصريح ٥٤١/٣، وحاشية البيان ٨٦/٣.

والرد على ذلك من عدة أوجه:

فقولهم: بأن النكرة لا تبين بالمعرفة، ليس على إطلاقه، فقد أجازوا: مررت بزيد رجل عاقل، فرب نكرة أفادت ما لا تفيد المعرفة^(١).

وأما قولهم بأن جمع المؤنث لا يُبين بالمفرد للذكر، ولا يجوز البدل لأن الأول متعدد والثاني غير واف بالعدة؛ فهو خلاف مقتضى الدليل؛ إذ الإبانة واضحة فيها، فمقام إبراهيم بما حوى من تفاصيل دقيقة أوضح وأبان هذه الآيات الموجودة في البيت المعتبر.

كما أن الاعتراض على البدلية بأن الأول متعدد والثاني غير واف بالعدة، وارد أيضاً على من جعله خبر مبتدأ محذوف، إذ كيف يخبر عن الجمع بأثنين؟^(٢). ورد العلماء هذا الاعتراض بالاجوبة^(٣):

أحدها: أن أقل الجمع اثنان - كما ذهب إليه بعضهم - قال الزمخشري: ويجوز أن يراد: فيه آيات مقام إبراهيم، وأمن من دخله؛ لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة.

الثاني: أن "مقام إبراهيم" وإن كان مفرداً لمظاً إلا أنه يشمل على آيات كثيرة؛ أثر القدمين في الصخرة الصماء، وغوصهما فيها إلى الكعبين، وإلانة بعض الصخرة دون بعضها، وبقاؤه على مر الزمان، وغيرها من الآيات.

الثالث: أن يكون هذا من باب الطي، وهو أن يذكر جمع ثم يؤتى ببعضه ويسكت عن ذكر باقيه؛ لتكثير ذلك الشيء.

وقد جعل "مقام إبراهيم" وأمن الداخل مثلاً لما في حرم الله تعالى من الآيات، ومُحصناً بالذكر لعظمهما، وأنها تقوم بهما الحجة على الكفار.

(١) انظر شرح المكاوي ٢ / ٣٩١.

(٢) انظر الدرر المصون ٢ / ١٧٠.

(٣) انظر الدرر المصون ٢ / ١٧٠ - باختصار.

وقد رد الرضي على من منع تخالف عطف البيان ومتبوعه تعريفاً وتكثيراً، وجعله فرقاً بينه وبين البديل بقوله: "وفرقوا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البديل والمبديل منه تعريفاً وتكثيراً بخلاف عطف البيان، والجواب: تجويز التحالف في المسمى عطف بيان، وهذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي" (١).

أما تحالف عطف البيان ومتبوعه في النوع والعدد، فقد نقل الأزهري إجماع البصريين والكوفيين على أن السكرة لا تُبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمرء المذكور... (٢)، وسبق أن الزمخشري أجاز في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٣) أن يكون "مقام إبراهيم" بدلاً أو عطف بيان على "آيات بيّنات"، وهو مخالف له في النوع والعدد، وذكرنا اعتراض السعويين عليه والرد عليهم.

وأجاز الزمخشري وأبو حيان في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾ (٤) أن يكون "البيت الحرام" - وهو مذكور - بدلاً من "الكعبة" - وهو مؤنث - أو عطف بيان (٥)، ذلك أن لفظ الكعبة قد أطلقه بعض العرب على غير البيت الحرام، كالبيت الذي كان في خثعم يسمى "كعبة اليمانية"، فجاء بهذا البديل أو عطف للبيان تبيناً له من غيره (٦).

فالأرجح حوار مخالفة عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتكثير على ما ذهب إليه الرمحيشري والرضي ومن وافقهما، قياساً على البديل، إذ لا فرق بينهما إلا في توجه المقصد والنية.

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٨٤.

(٢) التصريح ٣/ ٥٤١.

(٣) آل عمران: ٩٧/ ٣.

(٤) المائدة: ٩٧/ ٥.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٦٤٦، والبصر المحيط ٤/ ٢٨.

(٦) انظر البحر المحيط ٤/ ٢٨، والدر المنصور ٢/ ٦١٤.

كما تجوز مخالفة عطف البيان متبوعه في النوع والعدد على ما ذهب إليه الرمحصري وأبو حيان، وإن كان على قلة إلا أنه غير ممتنع؛ لثبوت التبيين والتوضيح في بعض الآيات الكريمة، والله أعلم.

أما البديل فلا خلاف بين النحويين على جواز مطابقة ومخالفة البديل منه في التعريف والتنكير، إلا أنه لا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف، ويجوز ترك وصفها إذا استفيد من البديل ما ليس من المبدل منه^(١).

فمثال بدل المعرفة من المعرفة قولهم: "مررت بأخيك زيد"، ومنه قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، فـ "زيد" بدل من "أخيك"، و"صراط الذين أنعمت عليهم" بدل من "الصراط المستقيم" فالبدل والمبدل منه كلاهما معرفتان.

ومثال بدل النكرة من النكرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾^(٣)، وقول كثير:

وَكُنْتُ كَلْبِي رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الرُّمَانَ فَشَلَّتْ^(٤)
فـ "حدائق" بدل من "مفازاً"، و"رجلٌ صحيحٌ" بدل من "رجلين"، فالبدل والمبدل منه كلاهما مكرتان.

ومثال بدل المعرفة من النكرة قولهم: "مررت برجل زيد"، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَشَهِيدٌ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٥)، فـ "زيد" معرفة أبداً من

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٨٧.

(٢) العنقة ١ / ٧٠٦.

(٣) النبا: ٧٨ / ٣٢-٣٣.

(٤) في ديوانه ٥٥، وفي الكتاب ١ / ٢١٥، وللقضب ٢ / ٢٩٠، والمساعد ٢ / ٢٣١، وشرح الأشموني ٢٢٨ / ٣.

(٥) الشورى ٤٢ / ٥٣، ٥٢.

"رجل" وهو نكرة، و"صراط الله" معرف بالإنضافة أبدل من "صراط مستقيم" وهو نكرة.

ومثال بدل النكرة من المعرفة قولهم: "مررت بأخيك رجل صالح"، وقوله تعالى: ﴿لَسْقَمًا بِلِلْأَمِينِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(١)، فـ"رجل صالح" نكرة موصوفة أبدل من "أخيك" وهو معرفة، و"ناصية كاذبة" نكرة موصوفة أبدل من "الناصية" الأولى وهي معرفة، فلا خلاف بين النحويين في جواز إبدال المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، إلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة حتى توصف النكرة كما في المثالين السابقين.

ونقل ابن مالك^(٢) عن الكوفيين أنهم يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما في الآية، وردّه بأن العرب لا تلتزم هذا، ومن الحجج عليهم قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ، رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣)، أبدل "رسول" وهو نكرة من "البينة" وهو معرفة ولم يتحد اللفظان، وبيت حميد بن ثور:

وَلَمْ يَلْبَثِ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَمَا تَهْمًا^(٤)

وبيت شمر بن الخارث الضبي:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّخَنُّعُ وَالصُّهِيلُ^(٥)

ففي البيت الأول أبدل "يوم" من "العصران"، وفي البيت الثاني أبدل "خير" من "أبيك"، فالبدل فيهما نكرة، والمبدل منه معرفة ولم يتحدا في اللفظ.

(١) المعنى: ٩٦ / ١٥، ١٦.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، ونظر المقامد الشافية ٥/ ٢٠٨.

(٣) البينة: ٩٨ / ٢١.

(٤) انظر ديوانه ص ٩٠ وفيه: "يوماً وليلة"، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، والمقامد الشافية ٥/ ٢٠٨.

(٥) البيت في التوليد لأبي زيد ٢٨٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢١، وشرح الكامية ٢/ ٣٨٢، والمساعد.

٢/ ٤٢٩، والخزانة ٥/ ١٧٩.

وقال أبو حيان بعد أن ذكر نقل ابن مالك: " وكلام الكوفيين على خلاف السفل، قال انكسائي والقرء في (قتال) من قوله تعالى: ﴿عَنِ الشُّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١)، حمصه على نية (عن) مضمرة. ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد^(٢) لا إلى نحاة الكوفة، وأجاز سيبويه (هذا عبد الله رجل مطلق) و(رجل) نكرة بدل من معرفة .."^(٣). والأظهر في الآية الكريمة - إذا كان الخفض على نية (عن) مضمرة - أن تكون من قبيل بدل شبه الجملة من مثلها، لا من بدل المفردات، والله أعلم.

أما من حيث النوع والعدد فالبدل يجوز أن يخالف المبدل منه إذا قصد التفصيل، أو كان المبدل منه بلفظ المصدر^(٤)، نحو: "مررت بأخويك زيد وعمرو"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَاتٍ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾^(٦).

ومما خالف البدل المبدل منه في النوع، قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ، رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(٧)، "رسول" بدل من "البينة"^(٨)، أبدال المذكر من المؤنث، وقد مر تخالفهما في التعريف والتنكير.

وقوله تعالى: ﴿دِينًا قِسْمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٩)، "ملة" بدل من

(١) البقرة ٢ / ١١٧

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ١٩٢

(٤) انظر شرح التسهيل ٣ / ٣٣٣، وارتشاف الضرب ١ / ١٩٦٤.

(٥) النبا: ٧٨ / ٣١، ٣٢

(٦) الصف: ٦١ / ١٣.

(٧) البينة: ٩٨ / ٢١

(٨) انظر البحر المحيط ٨ / ٤٩٥.

(٩) الأنعام: ٦ / ١٦٦

"ديناً" (١)، أبدل المؤنث من المذكر.

ومما خالف فيه البديل للبديل منه في العدد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾ (٢)، "جنتان" بدل من "آية"، أبدل المشى من المفرد (٣)، وقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً، جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ (٤)، "جنتات عدن" بدل من "الجنة" (٥)، أبدل الجمع من المفرد، وقد مر جواره في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٦) وهو كثير.

نما سبق يتضح أن عطف البيان كالبدل يجوز أن يخالف متبوعه في التعريف والتكيس والنوع والعدد، وهو الأرجح؛ لثبوته في بعض الآيات الكريمة، وبذلك ينتفي الفرق الثاني الذي وضعه بعض الحووين للفرق بينهما.

حكمهما من حيث الاختصاص والشهرة:

انقسم الحووين من حيث شهرة عطف البيان واختصاصه إلى ثلاث فئات:

١- فئة توجب في عطف البيان أن يكون أوضح وأشهر وأخص من متبوعه:

من هذه الفئة الرمخشري، وابن عصفور، والجزولي، وغيرهم (٧). فالدين يرون أن اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرف بال، يجعلون تابع اسم الإشارة نعتاً حتى وإن كان جامداً. نحو: "مررت بهذا الرجل"، دعاهم إلى ذلك اعتقادهم بأن

(١) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٧٩/١، والبحر المحيط: ٢٦٢/٤

(٢) صبا: ١٥/٣٤

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ٥٨٥/٢، وإملأ ما من به الرحمن: ١٩٦/٢، والبحر المحيط: ٢٥٩/٧

(٤) مريم: ١٩/٦٠، ٦١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤٨٥/٨.

(٦) آل عمران: ٩٧/٣٠

(٧) انظر شرح المفصل: ٧١/٢، والقريب: ٢٤٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٤/١، وشرح المقدمة

الجزولية: ٦٦٣/٢، وكتاب القواعد والمواقد في الإعراب: ١٣٨

عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه^(١)، قال ابن مالك: "وهو غير صحيح؛ فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل للتبوع ما يقصد بالنعته في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت"^(٢).

ومن قال إن اسم الإشارة أعرف من العلم، جعل اسم الإشارة في نحو: "مررت بريد هذا" عطف بيان لا نعتاً، وعند سيبويه أنه نعت مؤول بالمشتق، أي المشار إليه؛ لأنه يرى أن العلم أخص من المبهم^(٣).

٢- وفئة توجب أن يزيد أحدهما على الآخر في الشهرة والاختصاص، فلا يمتنع أن يكون عطف البيان أشهر وأخص من متبوعه، كما لا يمتنع أن يكون متبوعه أشهر وأخص منه، ولكن الممتنع عند هذه الفئة أن يتساوى عطف البيان ومتبوعه في الشهرة والاختصاص^(٤).

٣- وفئة تميز في عطف البيان أن يكون عائفاً ومفوقاً ومساوياً لتبوعه في الاختصاص والشهرة، ومن هذه الفئة:

الشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، والشاطبي وغيرهم^(٥)، وذلك لأن عطف البيان - عندهم - ليس هو المقصود بالنسبة، بل الشرط إيضاحه الأول عند اجتماعهما، كجماعة مختلفي الأسماء، كنيتهم "أبو محمد" فاجتماع الاسم مع الكنية بتحدد ويتبين للشخص المقصود، وكذا لو كانوا متفقي الأسماء،

(١) انظر المقصد الشافية ٤٣ / ٥

(٢) شرح التسهيل ٣٢٦ / ٣ .

(٣) انظر الكتاب ٦ / ٢ .

(٤) انظر المقصد ٩٢٧ / ٢ .

(٥) انظر على التوالي شرح للمقدمة الجرونية ٦٦٣ / ٢، وشرح التسهيل ٣٢٦ / ٣، والارتشاف ١٩٤٤ / ٤، والمساعد ٤٢٤ / ٢، والمقصد الشافية ٤٣ / ٥

مختلفي الكس، كأن يكون اسم كل واحد منهم "ريد" ولقب أحدهم "أبو محمد" فعند ذكر الاسم والكنية معاً يتحدد الشخص المقصود.

وهذا الرأي هو الأرجح؛ لأن الغرض هو حصول الإبانة سواء كان بريادة أحدهما على الآخر في الاختصاص والشهرة، أم كان بتساويهما.

ولما كان البذل مشبهاً بعطف البيان في تبيين وتوضيح متبوعه، كان حكمه كحكم عطف البيان في الاختصاص والشهرة، فيجوز أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه فيهما، ولا فرق بينهما في ذلك، سواء كان الأول أشهر، نحو: مررت بزيد رجل صالح، أم كان الثاني أشهر نحو: برجل صالح زيد، أو كانا متساويين في الشهرة عند الأفراد، أما عند الاقتران فيخصص أحدهما الآخر نحو: مررت بأخيك زيد، وبزيد أخيك^(١).

حكمهما من حيث الاشتقاق والجمود:

لا خلاف بين النحويين أن عطف لا يكون إلا جامداً، كما أن السمعت لا يكون إلا مشتقاً. إلا على التأويل. فهما من باب واحد إلا أن الفرق بينهما الجمود والاشتقاق، وعلى ذلك يكون "الرجل" في نحو: "مررت بذلك الرجل" عطف بيان لا نعتاً؛ لأنه جامد، إلا أن بعض النحويين يجعلونه نعتاً يقول ابن مالك: "وأكثر المتأخرين يفتقد بعضهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه، وهو غير صحيح"، ثم قال: "وقد هدي أبو محمد بن السيد إلى الخلق في هذه المسألة، فجعل اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان، وكذا فعل ابن جني، حكاه أبو علي الشلوبين، وهكذا يبيي^(٢)." قال ابن السيد: "والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتاً، لأنه يبين كما يبين

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٨٠، ٣٨١

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٢١.

النعته، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان^(١).

وقال الشاطبي: "إنما تعلق من قال: إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حكى عن الخليل أن (هذا الرجل، يا أيها الرجل)، وقع (الرجل) فيه وصفاً^(٢)، ولعل الخليل وسبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازاً، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضاً، والله أعلم^(٣)."

وقوله صحيح؛ ذلك أن سيبويه قد أطلق لفظ "الوصف" أيضاً على نحو: "مررت بهذا أخيك"^(٤)، يريد أن فيه تبييناً لما قبله، لا أنه نعت، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

وذكر ابن هشام أن من الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: (مررت بهذا الرجل) إن (الرجل) نعت، وذكر قول السهيلي: "وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة"^(٥).

خلاصة القول: أن عطف البيان لا يكون إلا جامداً، فالأولى في نحو: "يا أيها الرجل، ومررت بهذا الرجل، وما هذا ذا الجملة" أن يكون عطف بيان، لا نعتاً كما هو سائد بين المعربين.

وكذلك البديل الأصل فيه أن يكون جامداً كمعطف البيان، بحيث لو حذف الأول لاستقل الثاني، وصلاح أن يقوم مقام الأول، ولم يحتاج إلى متبوع قبله.

وقد يطلق النحويون على المشتق الواقع موقع البديل بدلاً على سبيل المجاز، وذلك نحو قول الشاعر:

(١) إصلاح الخلل ٢١.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٨٨.

(٣) المقاصد الشافية ٤٤/ ٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٧.

(٥) معنى اللبيب ٢/ ٦٣١.

فَلَا وَابْيَكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لَيُؤْذِنِي التَّحَنُّنُ وَالصَّهِيلُ^(١)

قالوا بأن (خير) - على رواية الجر - بدل من (أبيك)^(٢)، والصواب أن البدل هو الموصوف المحذوف وتقديره: (رجل خير منك)، فالبدل في الأصل هو الموصوف المحذوف الجامد، وهو المقدر بكلمة (رجل)، فعندما حذف، دبت الصفة منابه، وأطلق عليها بدل مجازاً، وكثيراً ما يحذف الموصوف لأمر بلاعية، وتنوب الصفة منابه، وتأخذ موقعه الإعرابي ومسماه على سبيل النياحة لا الأصالة. فالبدل يوافق عطف البيان في جموده وعدم اشتقاقه، ويخالف الصفة في ذلك؛ لذا فقد جعلوا الثاني في (العائذات الطير) بدلاً؛ لأنه جامد، وفي (الطير العائذات) صفة؛ لأنه مشتق^(٣).

وكذا تلحق اسم الإشارة؛ إن كان جامداً فهو بدل أو عطف بيان، وذلك نحو: "مررت بذلك الرجل" فحكم البدل من حيث الجمود والاشتقاق كحكم عطف البيان؛ لا فرق بينهما في ذلك.

حكمهما من حيث موافقة المنبوع في اللفظ وعدم موافقه:

المعروف أن التابع المكرر به لفظ المنبوع هو تأكيد لمعني، إلا أن أكثر النحويين أجازوا فيه أيضاً عطف البيان، منهم سيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن عصفور، وأبو حيان، وغيرهم^(٤)، بل إن ابن يمش جعل من أوجه التشابه بين عطف البيان

(١) سبق تحريره.

(٢) نظر المساعد ٢ / ٤٢٩.

(٣) إشارة إلى بيت النجعة النبطي:

وَالزَّمَنُ لِعَائِذَاتِ الطَّيْرِ مَسْحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْفِيلِ وَالسَّحَابِ

انظر ديوانه ص ٢٥، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٢

(٤) انظر على التوالي: الكتاب ٢ / ١٨٥، والقطب ٤ / ٢٠٩، والإيضاح العسدي ٢٩٢، وشرح المحمل لابن

عصفور ١ / ٢٩٦، وارشاف الضرب ٤ / ١٩٤٦

والبدل ان يكون لمعطه لفظ الاسم الاول على جهة التاكيد كما كان في البدل كذلك نحو: يا زيدُ زيدُ زيداً^(١)، ومنه قول رؤبة:

إنيَ و أسطارٍ سَطَرَنَ سَطَراً لِقَائِلٍ: يا نصرُ نصرُ نصرٍ^(٢)

فجعلوا (نصر) الثانية عطف بيان على اللفظ، و(نصراً) الثالثة عطف بيان على الموضع^(٣). قال ابن مالك: "الاولى عندي جعله توكيداً؛ لأن عطف البيان حقه ان يكون للاول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك"^(٤). وقال الرضي: "وفي جعل أبي علي، وجار الله (يا زيدُ زيدُ) بدلاً، وجعل سببه إياه عطف بيان = نظراً؛ لأن البدل وعطف البيان، يفيدان ما لا يفيداه الاول، من غير معنى التاكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التاكيد"^(٥).

فإذا تكرر اللفظ، واتصل به ما يضيف معنى زائداً على الاول، جاز فيه عطف البيان والبدل^(٦)، بل إن أبا حيان قد رجح عطف البيان على البدل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمٌ فَرْعَوْنَ﴾^(٧)، قال أبو حيان: "قوم فرعون قيل: بدل من القوم الظالمين، والاجود ان يكون عطف بيان؛ لأنهما عبارتان يعتقبان على مدلول واحد"^(٨).

(١) انظر شرح لفصل ٣ / ٧٢.

(٢) البستان من الرجز لرؤبة، ومما في ديوانه خمس أبيات المقدرات المنسوبة إليه من ١٧٤، والكتاب ٢ / ١٨٥، والمصالح ١ / ٤٣٠، وشرح المفصل ٢ / ٧٢، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٤، وشرح الكافية ١ / ٣٦٣، وشرح أبيات مضي اللبيب ١ / ٢٠٣، والمحرزة ٢ / ٢١٩.

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٥.

(٥) شرح الكافية ١ / ٣٦٣.

(٦) انظر حاشية الصبان ٣ / ٨٩.

(٧) الشعراء ٢٦ / ١١٠، ١١٠.

(٨) البحر المحيط ٧ / ٧.

وأجاز ابن هشام أن يكون عطف البيان بلفظ المتبوع حتى ولو لم يكن معه زيادة معنى، وقال بأن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، نحو: يا زيدُ زيدُ، قال: لأنك إذا قلته وبحضرتك اثنان، اسم كل منهما زيد، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد^(١).

ورَدَّ بأن المراد لم يظهر به (زيد) الثاني، وتكرر اللفظ الأول، وإنما بالإقبال عليه، وتوجيه الخطاب إليه^(٢). كما أن الإقبال عليه وتوجيه الخطاب إليه يمكن أن يكون مع اللفظ الأول.

أما ما صعبه ابن هشام من أنه أجاز في عطف البيان أن يكون بلفظ المتبوع ثم ذكر المنع ضمن الأمور التي يفترق فيها عطف البيان والبدل^(٣)، إنما أراد بذلك أن يستوفي جميع الأقوال التي وردت في الفرق بينهما لا ما يذهب إليه هو، لأنه قد أجاره حتى وإن لم يكن معه زيادة معنى، بل إنه دلت على جواز الوجهين - عطف البيان والبدل - فيما كان فيه زيادة بقول الراجز:

يا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبُلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ^(٤)
وقول الآخر:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْفِيكُمْ فِي سَوَةِ عَمْرٍ^(٥)

(١) اللغني ٢ / ٥١٠.

(٢) انظر ابن الطبري النحوي ٢٧٩.

(٣) انظر اللغني ٢ / ٥٠٩.

(٤) نسبه سيبويه لبعض ولد جرير، ونسب إلى عبد الله بن أبي رباح، وهو في الكتاب ٢ / ٢٠٦، والمعنى ٢ / ٥٠٩، وللأسعد ٢ / ٥١٩، وشرح الأشموني ٣ / ١٥٣.

(٥) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢١٢، والكتاب ١ / ٥٣، ٢ / ٢٠٥، والمفتضب ٢ / ٢٢٩، والاصول ١ / ٢٤٣، والجمال ١٥٧، والخلل ٢٠٩، وشرح المفصل ٢ / ١٠، ١٠٥، ٢ / ٦١، وشرح الكافية ١ / ٢٨٥، ٢ / ٢٥٩، ولوتشاف الضرب ٤ / ٢٢٠٣، والخزانة ٢ / ٢٩٨، ٢ / ٩٦.

أما البديل فقد سبق عند الكلام في حكمه من حيث التعريف والتكثير أن الكوفيين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن يكون البديل بلفظ البديل منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِفَةٍ﴾^(١)، وذكرنا رد ابن مالك عليهم، واحتجاجة بيت حميد بن ثور، وبيت شميل بن الحارث الضبي، إذ كان البديل فيهما نكرة والبديل منه معرفة ولم يتحدا في اللفظ، وعليه فلا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة أن يكون البديل بلفظ البديل منه، ولكن إن وافقه في اللفظ فلا بد أن يكون معطياً من المعنى بما اتصل به ما لم يعطه الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(٢)، جاز إبدال (كل أمة) الثانية من (كل أمة) الأولى، لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى، لأن في الثانية ذكر السبب الداعي إلى جنوها^(٣) وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أعاد إبدالها منها^(٤). فالتابع إذا وافق لفظه لفظ المتبوع الأولى ألا يجعل بدلاً حتى يكون معطياً من المعنى بما اتصل به ما لم يعطه الأول، وإلا كان توكيداً، ولذلك جعل بعض النحويين الضمائر إذا تكررت توكيداً، لا بدلاً^(٥).

فما سبق يتضح أن الفرق السادس - وهو امتناع أن يكون عطف البيان بلفظ المتبوع، وجوازه في البديل - مقوض بما ذهب إليه أكثر النحويين، فلا يمتد به، وذكر الأشموني أن في هذا الفرق نظراً، وأوضح الصبان وجهة نظره بأن كلاً من البديل وعطف البيان مبين لمتبوعه - مع اختلاف القصد وتقدير العامل - وحينئذٍ فلا

(١) العن: ٩٦ / ١٥، ١٦.

(٢) المائة: ٤٥ / ٢٨.

(٣) بحسب ٢ / ٢٦٢.

(٤) انظر شرح التسهيل ٣ / ٤٠٤.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣ / ٣٢٢.

مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل^(١)، وهو الصحيح، أما إن لم يكن معه زيادة فالأولى فيه التوكيد.

وقياساً على ذلك فكل بدل تكرر فيه لفظ المتبوع، وكان مبيهاً للأول، يحور فيه عطف البيان، نحو قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَاباً، رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، رَبُّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَانِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(٤) - ينصب "كل" الثانية - وقوله: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، قَوْمٌ فِرْعَوْنُ لَا يَثْقُونَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾^(٦)، وقوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ، مِثْلَ دَابِ قَوْمِ نُوحٍ﴾^(٧).

ومثله كثير في كتاب الله العزيز، ولذا بسبب استقصائه وحصره، ولكن حسبنا التدلil ببعض الأمثلة.

هل يكون عطف البيان أو البدل مضمراً، أو تابعاً لمضمراً؟

ذكر بعض النحويين من الفروق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً، بخلاف البدل - وهو الفرق الأول - وعدلوا ذلك بأن عطف البيان في الجموع مظهر النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت، كذلك لا يعطف عليه عطف بيان^(٨).

(١) انظر شرح الأشموني ٣ / ٨٩.

(٢) الباء: ٧٨ / ٣٦، ٣٧.

(٣) الأعراف: ٧ / ١٢١، ١٢٢.

(٤) الجاثية: ٤٥ / ٢٨.

(٥) الشعراء: ٢٦ / ١٠، ١١.

(٦) صافات: ٤٠ / ٣٦، ٣٧.

(٧) طه: ٤٠ / ٣١، ٣٠.

(٨) انظر معاني اللبيب ١ / ٣٠.

والجواب عن ذلك من عدة أوجه:

أولاً: ما قاله اللدمايني من أنه "لا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يُعطى سائر أحكامه، ألا ترى أن المادى المفرد المعين بمنزلة ضمير الخطاب ولذلك بني، والضمير مطلقاً لا ينعى - على المشهور - ومع ذلك لا يمتنع نعت للنادى عند الجمهور" (١).

ثانياً: أجاز الكسائي أن ينعى للضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، ومثل له في المدح بقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَّبِّي بِقُدْرٍ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْمُؤْتَبِرِ﴾ (٣)، وقولهم: "اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم"، وفي الدم بنحو: "مررت به الخبيث"، وفي الترحم بنحو قول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَاتِسَا فَلَا تُلْقُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا (٤)

قال ابن مالك وابن هشام: إن "قياس مذهب الكسائي جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياساً على النعت" (٥).

ثالثاً: أجاز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ، أَنْ أُعْبُدُوا إِلَهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (٦)، أن تكون (أَنْ) المصدرية وصلتها عطف بيان على الهاء في "أمرتني به" (٧)، ورجحه اللدمايني (٨)، كما جاز أن تكون بدلاً أيضاً (٩).

(١) حاشية الصبان ٣ / ٨٨.

(٢) البقرة: ١٦٣ / ٢.

(٣) سبا: ٤٨ / ٢٤.

(٤) سم أقف لهما على قائل، وقرقرى، اسم موضع، واليكسا: صفة للهاء في (نلمه). انظر: الغني ٥٠٧ / ٢.

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٥، ونظر الغني ٥٠٧ / ٢.

(٦) الأنعام: ١١٧ / ٥.

(٧) انظر التكملة ١ / ٦٥٦.

(٨) انظر حاشية الصبان ٣ / ٨٨.

(٩) انظر البحر المحيط ٤ / ٦٤، وحاشية الصبان ٣ / ٨٨، والدرر للصون ٦ / ٦٥٧.

وقال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا: لا خلاف في كون المضمير لا يكون عطفاً بيان، ولا يجري هو على اسم عطف بيان، ثم ناقض فقال في نحو: ما قاموا إلا يريد: وإن أعربه نعتاً، فإن النحويين يعتنون به أنه عطف بيان للمضمير في قاموا" (١).

والأولى الأخذ بمذهب الزمخشري ومن وافقه وهو جواز أن يعطف على المضمير عطف بيان - قياساً على مذهب الكسائي، ولورود السماع به، إذ التبيين والتوضيح ظاهر فيه، فالمصدر المؤول أوضح وبين ما أمرهم الله به، وهو عبادة الله، وقد صرح الرضي في غير موضع بأنه يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني فيه موضعاً للأول (٢).

وقياساً على هذه الآية الكريمة، وأخذاً بمذهب الرضي ومفهوم الزمخشري، وقياساً على مذهب الكسائي، يجوز إعراب كل بدل مطابق تابع للمضمير عطف بيان.

أما البديل ففي جواز كونه مضمراً أو تابعاً لمضمير تمصيل على النحو التالي:
- إبدال الظاهر من المضمير: يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النُّجُوزِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٣)، فـ "الذين ظلموا" بدل مطابق من واو الجماع في "أسروا" (٤) ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (٥).

(١) أنشاف الضرب ٤ / ١٩٤٣.

(٢) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٨١.

(٣) الأنبياء: ٢١ / ٣.

(٤) كما أجازوا فيه أيضاً وجهين آخرين؛ أولهما، أن يكون "الذين ظلموا" مبتدأ مؤخر، و"أسروا النجوز" خبراً مقدماً وثانيهما، أن يكون "أسروا" الواو فيه طلة على الجمع لا ضمير، والماعل "الذين ظلموا".

انظر التصريح ٢ / ٦٤٨.

(٥) المائدة: ٥ / ٧١.

ومنه قول الشاعر:

على حالة لو كان في القوم حاتمٌ على جوده لفضن بالماء حاتم^(١)
أبدل "حاتم" من ضمير القيبة في "جوده".

أما إبدال الظاهر من ضمير الحاضر - المتكلم أو المخاطب - فيجوز إذا كان البديل المطابق معيذاً بمعنى الإحاطة والشمول، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(٢)، ونحو: "أكرمتمكم أصاغركم وأكابرکم"^(٣)، و"جدا ثلاثنا"، و"مطربا سهلنا وجبلنا"، و"غنيتم أولكم وآخرکم".

أما إذا كان البديل المطابق لا يفيد معنى الإحاطة والشمول ففيه مذهبان^(٤):
أولهما: مذهب البصريين ما عدا الأخفش: وهو المنع؛ فلا يجوز - عندهم - أن يقال: مررت بك زيد، ولا ضربتك زيداً، ولا ضربتُ زيداً عمراً، وحجتهم هي عدم السماع، ولأن "الغرض من البديل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فسم يحتاج إلى بيان"^(٥)، فالخضوع قد أعنى عن البيان^(٦). وقد جاز عند إفادة معنى الإحاطة؛ لأن الإحاطة قد أفادت التوكيد، فجري البديل مجرى التوكيد في المعنى، ويجوز في التوكيد أن يجري على المصمر، فكذلك ما في معناه^(٧).

(١) لعمروك، وهو في ديوانه ٢٩٧/٢ وروايته:

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضلت به نفس حاتم

فلا شاهد فيه، وهو في شرح النصل ٦٩/٣، شرح التسهيل ٢٣٢/٣، وشرح شعور الذهب ٢٥٦، والمساعد: ٢٣٣ / ٢ بقراءة المذكورة في المتن.

(٢) المائدة - ٥ / ١١٤.

(٣) انظر المساعد ٤٣٢/٢.

(٤) انظرهما في شرح النصل ٧٠/٣، والمساعد ٤٣٢/٢، والمقاصد الشافية ٢١٢/٥، والتصريح ٦٥١/٣.

(٥) شرح النصل ٧٠/٣.

(٦) انظر المقاصد الشافية ٢١٠/٥.

(٧) انظر السابق.

الثاني: مذهب الكوفيين والاختش: وهو الجواز مطلقاً؛ فهم يجبرون إبدال الظاهر من ضمير الحاضر - المتكلم أو المخاطب - مطلقاً، سواء أفاد معنى الإحاطة أم لم يفد، وحجتهم السماع والقياس: أما للسمع فقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، و"الذين خسروا أنفسهم" - عند الاختش - يدل من ضمير المخاطبين وهو لكاف والميم في "ليجمعكم". وقول أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -: "أتينا النبي ﷺ نفر من الأشعرين"^(٢)، و"نفر من الأشعرين" يدل من ضمير المتكلمين في "أتينا"، وقول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيداً قَدْ تَذَرَيْتُ السُّنَامَ^(٣)

ف"حُمِيداً" يدل من ضمير المتكلم "أنا" في "فأعرفوني"، وسمع الكسائي:

"إلي أبي عبد الله"^(٤).

وأما القياس فكما جاز في ضمير الغائب، فليجز في ضمير الحاضر، وكما جاز في بدل البعض والاشتمال، فليجز في بدل الكل.

ورد بأن ما سمع محتمل وبادر، والنوادر لا يبنى عليها حكم مع إمكان تأويلها. أما القياس فإن ضمير العائب قد يلبس فيحتاج إلى البيان، والبديل يؤنى به للبيان، بخلاف ضمير الحاضر^(٥).

- أما إبدال المضمَر من الظاهر؛ نحو: (رأيت زيدا إياه) و(مررت بريد به)، فقد ذكر ابن مالك أنه لم يستعمل في كلام العرب نشره ونظمه، ولو استعمل

(١) الأنعام: ١٢/٦.

(٢) البصارى كتاب الإيمان والتدوير باب الكفاية قبل الحديث ومعه حديث رقم (٦٤١)، وفتح الباري ٦٠٨/١١.

(٣) حميد بن حرث بن يعبد، وهو عي للنصف ١/١٠، وشرح للفصل ٩٢/٢، وشرح شواهد الشافعية ٢٣٢، والمساعد ٤٣٢/٢، والمعتمد الشافعية ٢١١/٥، والخزعة ٢٤٢/٥.

(٤) نظير التصريح ٦٥١/٣.

(٥) نظير للمعتمد الشافعية ٢١٢/٥.

لَكَانَ تَوَكِيداً لَا بَدَلَ^(١)، وَأَجَازَهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ وَتَعَهُ ابْنُ يَعْشَرَ^(٢).

– أما إبدال المضمرة من المضمرة نحو: (رأيتك إياك)، و(رأيتك إياه)،
والبصريون يجعلونه بدلًا^(٣)، والكوفيون يجعلونه توكيداً.

والصواب قول الكوفيين؛ لأنه في الرفع نحو: (فعلت أنت) تأكيد، فليكن
في المصوب نحو: (رأيته إياك) كذلك، قال ابن مالك: " قول الكوفيين عندي
أصح . . . فإن الرفع بينهما تحكم بلا دليل " (٤). وكذا في حال الجر نحو: مررت
بك، جعله الزمخشري بدلاً (٥)، وإنما هو تأكيد لفظي، لأنه أعاد اللفظ بعينه،
ولم يضاف معنى جديداً سوى التأكيد.

يتضح مما سبق أن إبدال الظاهر من ضمير العائب جائز مطلقاً، أما من ضمير الحاضر فلا يجوز إلا إن كان البديل للمطابق مفيداً معى الإحاطة والشمول.

أما إبدال المضمَر من الظاهر، والمضمَر من المضمَر، ففيهما خلاف، والأرجح أنه تركيد لفظي.

وقياساً على ما سبق في عطف البيان لكل ما جاز فيه البديل - هنا - يجوز فيه عطف البيان، والله أعلم.

هل يكون عطف البيان أو البدل جملة أو تابعاً لجملة، أو شبه جملة، أو مصدراً مؤولاً؟

لم يصرح أحد من النحويين بجواز وقوع عطف البيان جملة، أو تابعاً لجملة، إلا ما وجدناه مبثوثاً في كتب التفسير من عبارات تشير إلى وجود (البيان) أو

(١) شرح السهيل ٣/ ٢٢٢.

(۲) انظر شرح المفصل ۲ / ۷۰ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦.

(٤) شرح الفقهين ٢/٢٢٢

(٥) انظر شرح الفصل ٢ / ٧ .

(التبيين) في بعض الآيات القرآنية، ولم يصرحوا بعطف البيان فيها، كأنما تحاشوا ما فرره بعض النحويين من منع وقوعه جملة تابعاً لجملة، دون أن يدكروا تعليلاً لهذا المنع، وجملوه فرقاً بينه وبين البديل - وهو المشار إليه في المرق الثالث والرابع من المروق التي أوجدوها بينهما - ولكن هل يقصد بـ (البيان) أو (التبيين) المعنى اللعوي، أو المعنى الاصطلاحي؟ هذا الأمر مسكوت عنه، مع أن المعنيين يلتقيان عند نقطة واحدة، وهي ثبوت التوضيح والبيان فيهما، إلا أن ردود العلماء على بعض ما جاء في هذه الآيات يجعلنا نتثبت من أنهم يحتون بـ (البيان) و (التبيين) فيها "عطف البيان".

فمن الآيات التي أشير فيها إلى (البيان) أو (التبيين) قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(١)، قال الزمخشري: "وقوله: (لا إله إلا هو) يدل من الصلة التي هي (له ملك السموات والأرض)، وكذلك (يحيي ويميت)، وفي (لا إله إلا هو) بيان للجملة قبلها، لأن من ملك العالم كان هو الإله على الحقيقة، وفي (يحيي ويميت) بيان لاحتصاصه بالإلهية لأنه لا يقدر على الإحياء والإماتة غيره"^(٢).

وقوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، و﴿سَيُخْلِفُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَكُمْ﴾^(٤)، قيل: إن جملة (سيخلفون) هي بدل من جملة (يعتذرون) أو بيان^(٥).

وقوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَى مَا كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ، انطَلِقُوا إِلَى ظُلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾^(٦).

(١) الأعراف: ١٥٨/٧

(٢) الكشف: ١٢٣/٢ .

(٣) التوبة: ٩ / ٩٤ .

(٤) التوبة ٩ / ٩٥ .

(٥) انظر الفتوحات الإلهية ٢ / ٣٠٥

(٦) الرسائل ٧٧ - ٧٩ / ٣٠ .

قال أبو حيان: (انطلقوا إلى ظل) تكرار أو بيان للمنطلق إليه^(١).
 وقوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ، تَدْعُونَنِي لَا كُفْرًا بِاللَّهِ﴾^(٢)، قال العكبري: "جملة (تدعونني) وما يتصل بها بدل، أو تبين لـ (تدعونني) الأول"^(٣).
 أما وقوع عطف البيان شبه جملة ففي قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَفْنِي لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾^(٤)، قيل: (في الجنة) بدل أو عطف بيان لقوله: (عندك)، قيل: "وهذا غريب أن يجعل الجار والمجرور عطف بيان من الظرف"^(٥).
 وقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٦)، قال الزمخشري: (من وجدكم) هو بيان لقوله (من حيث سكنتم) وتفسيره^(٧)، وقال أبو حيان: "ولا نعرف عطف بيان يعاد فيه العامل..."^(٨)، وقال الزركشي: "وهو مردود؛ فإن العامل إنما يعاد في البدل لا في عطف البيان"^(٩).
 فقول العلماء في الآيات السابقة: "بدل أو بيان"، و"بدل أو تبين" يجعلنا نفهم ما فهمه أبو حيان والزركشي من أن المقصود هو عطف البيان؛ وعلى ذلك بنينا حكميهما، والتبيين في الآيات السابقة ظاهر لا مرأى فيه. وقد أشار إليه العلماء. ويتوقف الأمر على التسمية، ويبقى الأمر معلقاً بما وضعه بعض النحويين من فروق

(١) البحر المحيط ٨/ ٣٩٧.

(٢) عامر ٤٠/ ٤١، ٤٢.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١٩، ونظير الفتوحات الإلهية: ٤/ ١٦.

(٤) التحريم: ١١/ ٦٦.

(٥) الفتوحات الإلهية: ٤/ ٣٦٥.

(٦) المصالح: ٦/ ٦٥.

(٧) الكشف: ٤/ ١٢١.

(٨) البحر المحيط ٨/ ٢٨١.

(٩) البرهان. ٢/ ٤٦٤.

ترددت في كتب النحو .

ولما أن نتساءل: ما المانع في هذه الأمثلة التي لوحظ فيها التبيين من أن تكون من عطف البيان؟ فالبيان والتوضيح ظاهر فيها، ويصح التوضيح بالجملة كما يصح بالمعرد، ولم لا يجوز عطف البيان فيها قياساً على جواز عطف النسق في الجمل؟ كما أن عطف البيان وبديل الكل هما من باب واحد، الثاني فيهما عين الأول، والقصد منهما التبيين والتوضيح، إلا أن البديل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول.

وقد رد الصبان على من قال بالفرق المذكورين - وهما أن عطف البيان لا يكون جملة، ولا تابعاً لجملة - بقوله: "يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة ﴿قَالَ يَا آدَمُ﴾^(١) عطف بيان على ﴿فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانَ﴾^(٢)، وكما يشكل على هذا بشكل على قوله لا يكون تابعاً لجملة"^(٣). فالأرجح الجواز وعدم المانع؛ لثبوت التبيين والتوضيح في جمل كثيرة، وقياساً على عطف النسق والبديل والتمت، ولما ذكره البيانورد وأهل المعاني في بعض الآيات الكريمة. أما وقوع عطف البيان مصدراً مؤولاً ففي نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطِيكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفَرَادَى﴾^(٤)، قال الرمحي: "المصدر المؤول (أن تقوموا) عطف بيان لـ (واحدة)"^(٥)، قال أبو حيان: "وهذا لا يجوز، لأن (بواحدة) نكرة، و(أن تقوموا) معرفة؛ لتفديده: قيامكم لله"^(٦). وقد سبق ذكر جوار تعالف

(١) طه ٢٠ / ١٢٠

(٢) طه ٢٠ / ١٢٠

(٣) حاشية الصبان ٣ / ٨٩

(٤) سبأ ٣٤ / ٤٦

(٥) فكشاف ٣ / ٢٩٤

(٦) البحر المحيط ٧٠ / ٢٧٦

عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتذكير بما يغني عن الإعادة.
وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَتَّخِذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(١)، المصدر (أن لا يقولوا) بدل من (ميثاق الكتاب)^(٢)،
وقال الزمخشري: عطف بيان^(٣).

وقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾^(٤)، (أنا دمرناهم) ذكرها ابن هشام مع ما يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان^(٥).
وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٦) أجاز الزمخشري أن يكون المصدر المؤول (أن اعبدوا الله) عطف بيان على النهاء في (به)، وقد سبق الكلام على هذه الآية.

وقوله تعالى: ﴿وَبِذَلِكَ نَمُتُّهَا عَلَى أَنْ عِبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٧) قال أبو حيان: "أن عبدت في محل عطف بيان لتلك"^(٨).

ونلاحظ لما سبق، فإن وقوع عطف البيان جملة أو تابعاً لجملة لم يصرح به أحد من النحويين مع أنه ملحوظ في بعض الآيات الكريمة، أما وقوعه شبه جملة فقد جاء في بعض الآيات القليلة. وأما وقوعه مصدراً مؤولاً فقد أثبتته الزمخشري وأبو حيان وابن هشام.

أما البدل فأكثر المحوئين يجيزون وقوعه جملة تابعاً لجملة - إذا كانت الثانية

(١) الأعراف ٧٠/١٦٩

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤١٥/٤

(٣) انظر: الكشاف ٢/١٢٨

(٤) النمل: ٢٧/٥١.

(٥) انظر: المغني ٢/٦٢٨.

(٦) الناقة: ٥/١١٧.

(٧) الشعراء: ٢٦/٢٢.

(٨) البحر المحيط ٧/١٢، وانظر: الدر المنصور ٥/٢٧١.

أوفى من الأولى بتأدية المراد^(١) - وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ، اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾^(٣).

ولا خلاف بين المحويين في جواز وقوع البديل شبه جملة ومصدرًا مؤولاً، فمن أمثلة وقوعه شبه جملة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾^(٤)، (من فرعون) بدل من (من العذاب)^(٥)، فأبذل الجار والمجرور من مثلهما.

ومنه: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ، يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾^(٦)، فـ (يوم لا يغني) بدل من (يوم الفصل).

ومنه: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ، يَوْمَ يَمْشِي الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾^(٧)، فـ (يوم يفر) بدل من (إذا)^(٨)، ومثله كثير.

ومن أمثلة وقوعه مصدرًا مؤولاً قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٩)، فالمصدر المؤول (ألا نعبد إلا الله) بدل مطابق من (كلمة)، ويجوز أن يكون خبر مبتدا محذوف^(١٠).

(١) انظر حاشية الصبان ١٣١/٣

(٢) يس: ٣٦ / ٢٠، ٢١

(٣) الشعراء: ٢٦ / ١٣٢، ١٣٣

(٤) الدخان: ٢٤ / ٣٠

(٥) البحر المحيط: ٨٠ / ٣٨

(٦) الدخان: ٤٤ / ٤٠، ٤١

(٧) هود: ٨٠ / ٣٢-٣٤

(٨) البحر المحيط: ٨ / ٤٢١

(٩) آل عمران: ٣ / ٦٤

(١٠) البحر المحيط: ٢ / ٥٠٧

وقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَكِيرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾^(١)،
المصدر المؤول (أنّ) وما دخلت عليه يدل من (الامر)^(٢).
والحق أن إبدال الجملة من الجملة بدلاً مطابقاً قليل، وأغلب الأمثلة التي مثل بها
الحويون لإبدال الجملة من الجملة هي من بدل البعض والاشتمال، ولا تكون من
بدل الكل إلا على سبيل المجاز، لذا فقد اضطربت أقوال الحويين فيه، يقول
المرزوق:

إلى الله أشكروا بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان^(٣)
جعل الأزهرى جملة (كيف يلتقيان) بدلاً من (حاجة وأخرى) إبدال الجملة
من المفرد بدل كل^(٤)، وجعلها الصبان من بدل الاشتمال^(٥).
وقول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فكس في السر والجهر مسلماً^(٦)
ف (لا تقيم) بدل من (ارحل) بدل كل عند الصبان^(٧)، وبدل اشتمال عند
ابن هشام^(٨)، والأزهرى^(٩).

وكما أنكروا وقوع عطف البيان جملة تابعاً لجملة، أنكروا وقوع البدل جملة

(١) المعجم: ٦٦/١٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٠/٢.

(٣) سب للمزدق، وهو في المنصب ١٦٥/٢، وشرح التسهيل ٣/٢٤٠، ومغني اللبيب ١/٢٢٧.

٢/٤٧٥، والهمع ٥/٢٢١، وشرح الأشموني ٣/١٣٢، والتصريح ٢/٦٥٥.

(٤) انظر التصريح ٢/٦٥٥.

(٥) انظر حاشية الصبان ٣/١٣٢.

(٦) لا يعرف قتله، وهو في مغني اللبيب ٢/٤٧٦، ٥٠٩، وشرح الأشموني ٣/١٣٢.

(٧) انظر حاشية الصبان ٣/١٣٢.

(٨) انظر مغني ١/٢٢٧.

(٩) انظر التصريح ٢/٦٥٤.

تابعاً للجملة، قال أبو حيان: "وأيضاً: فيبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم"^(١)، وقال: "وما استدلوأ به لا تقوم به حجة"^(٢)، وذكر الأزهري عن التنصاراتي أن الجملة تبدل من الجملة بدل بعض واشتمال وغلط، ولا تبدل بدل كل، "ونحو: قعدت جلست في دار زيد؛ فإنه لا يعتد به؛ لأنه إنما يتمير عن التوكيد بمغايرة اللفظين، وكون المقصود هو الثاني، وهو لا يتحقق في الجمل، لا سيما التي لا محل لها من الإعراب"^(٣) وأثبتته كثير من النحويين.

ومن هنا نلاحظ الاضطراب الحاصل، في وقوع البديل المطابق جملة تابعة للجملة، كما هو حاصل في عطف البيان، فهما يستويان في اختلاف أقوال النحويين، ولا يصلح أن يكون فرقاً بينهما.

ومن الموارنة السابقة بين عطف البيان والبذل - من حيث تعريفهما وفائدتهما والفرض منهما، وأحكامهما - نلمس التشابه الكبير بينهما، فكلاهما تابع، الفرض منه الإيضاح والتبيين، وإزالة المموض ورفع اللبس، وكلاهما يسمى - عند الكوفيين - ترجمة وتبييناً، وكلاهما يجوز أن يكون قائماً ومفوقاً ومساوياً لمبتوعه في الشهرة والاختصاص، وكلاهما يجب أن يكون جامداً أو ما هو بمنزلة، وكلاهما يجوز أن يكون تابِعاً لضمير المائب - قياساً على مذهب الكسائي في نعت الضمير - ولا يجوز أن يكون مضمرّاً تابِعاً لمضمر، أو مضمرّاً تابِعاً لظاهر - على المشهور.

كما ظهر من تتبع آراء النحويين في قضايا عطف البيان والبذل = أن المروق التي ذكرها بعض النحويين مختلف عليها، وليست بالمروق الواضحة العاصدة بينهما، ولا تصلح للاستدلال بها على أحدهما، ولا تنهض لكي تكون أدلة قاطعة

(١) البحر المحيط ٣٠٢/٧

(٢) لوتشاف الضرب ١٩٧٢/٤

(٣) التنصريح ٦٥٤/٢

تميّز عطف البيان من البدل؛ إذ يشوبها اعتراضات جدية بالعناية، ويعوزها الحجة القاطعة بصحتها.

فالمرق الأول: - وهو قولهم بأن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً، بخلاف البدل - منقوض بالسماع والقياس؛ فقد أجاز الزمخشري - كما رأينا سابقاً - في بعض الآيات الكريمة، وانتصر له الدماميني، وهو المفهوم من ظاهر كلام الصياد. وقاس ابن مالك وابن هشام جوازه على مذهب الكسائي في جواز نعت المضمير.

والفرق الثاني: - وهو منعهم من أن يخالف عطف البيان متبوعه في التعريف والتشكير، وجوازه في البدل - منقوض أيضاً بالسماع والقياس؛ فقد أثبت الزمخشري والبركشي في بعض الآيات الكريمة، إذ التوسيح والتبيين فيها ظاهر، وقطع بجوازه الرضي. كما أجاز بعض المحوّلين قياساً على البدل؛ إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل.

أما الفرق الثالث والرابع: - وهو قولهم بأن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً للجملة، بخلاف البدل - فقد أشرنا فيما سبق إلى الآيات القرآنية التي ذكر المفسرون أن فيها جملاً مهيئة لحمل قبلها، فالتبيين والتوضيح لما قبلها ظاهر لا مرأى فيه. وقد ذكرنا سابقاً أن أبا حيان والأزهري ينكران وقوع البدل جملة تابعاً للجملة.

فكما أنكر بعض المحوّلين في عطف البيان، أنكره آخرون في البدل، وكما أثبت بعض المحوّلين في البدل، أثبت آخرون في عطف البيان، فهما يتساويان في الإنكار والإثبات، فلا يمكن الاعتداد بهذا للفرق، ولا ينهض لكى يكون دليلاً على أحدهما.

أما المرق الخامس: - وهو أن عطف البيان لا يكون فعلاً تابعاً لمعل، بخلاف البدل - فلم يتعرض له؛ لأن الفعل لا يتصور بدون فاعل، فهو من قبيل الجمل، وقد ذكرناه مع الجمل.

أما الفرق السادس: - وهو متعهم أن يكون عطف البيان بلفظ المتبوع، بخلاف البذل - فهو أولى الفروق بالنقض وعدم القبول، ذلك أن أكثر المحويين على جواره - حتى وإن لم يتصل به ما يضيف معنى زائداً على الأول - منهم: مسيويه، والمبرد، والعلارسي، وابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام، بل إن ابن يعيش جعل من أوجه التشابه بين عطف البيان والبذل أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد، كما كان في البذل كذلك.

أما الفرق السابع والثامن: فهما الجديران بالعناية، وهما أن عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، وأنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البذل. وبعبارة أصبح قالوا: "إن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بياناً له بحيث لا يستغني عن الأول؛ فهو عطف بيان، وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة؛ فهو البذل"^(١)، وليس معنى ذلك أن الثاني في البذل هو فقط المقصود بالحكم، إذ الأول منسوب إليه في الظاهر، ولا بد لذكره من فائدة لم تحصل لو لم يذكر^(٢)، وهي أن الحكم يستعيد به فضل ثبوتية وتقرير؛ لأنه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين^(٣).

وهذا القصد هو العارق الوحيد الذي يمكن الاعتداد به، ولتوضيحه لا بد - أولاً - من توضيح قولهم: إن البذل على نية إحلاله محل الأول، وأنه في التقدير من جملة أخرى؛ لأن هذا القول مترتب على مفهوم بعض المحويين للعامل في البذل؛ لذا فإن الكلام عليه يستلزم الكلام على العامل في البذل، كما يترتب عليه أيضاً تحديدهم للمواضع التي عينوا فيها عطف البيان ومنعوا البذل.

والعامل في البذل انقسمت مذاهب المحويين فيه ثلاثة مذاهب:

(١) شرح المعصل ٧٤/٣، ونظر المقاصد الشافية ٤٠/٥.

(٢) نظر شرح الكافية ٢٨٠/٢.

(٣) نظر شرح اللوحة اليدوية ٢٩٤/٢.

أولها مذهب الأخفش، والفارسي، والرماني، وأكثر المتأخرين^(١)، وهو أن العامل في البدل مقدر من لفظ عامل المبدل منه.

الثاني: مذهب المبرد، والسيوافي، والزمخشري، والرضي - كما هو ظاهر كلامه - ونسب إلى سيويه^(٢)، وهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

الثالث: وهو أن العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثاني المحذوف^(٣). والذي يعنينا من هذه المذاهب المذهب الأول والثاني، ذلك لأنهم لما رأوا في هذا التركيب أن التابع يصح أن يحمل محل المتبوع ويبدل منه دون أن يتغير المعنى، أسموه بدلاً، ثم تعدى الأمر من المعنى إلى اللفظ، فجعلوا صلاحية الحلول حلولاً حقيقياً، وتوهموا أنه مباشر للعامل حقيقة، وقالوا بأن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، ثم تعدى الأمر إلى طرح الأول، وقالوا بأن البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله، مع أن العرب لو أرادوا ذلك لما أعياهم التلطف بالثاني مباشرة دون ذكر الأول، ولا سيما أنهم يميلون إلى الإيجاز والاختصار، ولكنهم قصدوا التعبير عن معان بلاغية لا تتحقق إلا بهذا التركيب، دون حذف أو إحلال، ولم يدبر بخلدهم شيء من هذه الأمور الصناعية.

ثم إن من السحويين من قدر عاملاً للثاني من جنس عامل الأول، كأنما رأى أن الطرح والإحلال فيه تعطيل للتبعية، فآثر إبقاء كل منهما في مكانه، مما دعا بعضهم إلى القول بأن البدل على نية تكرار العامل، ثم توهموا أن هذا التكرار حقيقي.

فتوهمهم بأن الطرح والإحلال حقيقي، وأن تكرار العامل حقيقي أيضاً جعلهم يوحسون في البدل صلاحيته لمباشرة العامل لفظاً، فإن لم يكن كذلك فلا يكون بدلاً وإنما يكون عطف بيان، وبنوا على هذا الوهم الخاطئ تحديداتهم للمواضع التي

(١) انظر شرح المعمل ٦٧/٣، وشرح الكافية ٢٧٩/٢.

(٢) انظر المنتهى ٢٩٥/٤، وشرح المعمل ٦٧/٣، وشرح الكافية ٢٧٩/٢.

(٣) انظر الرمشات المصوب ١٩٦١/٤.

يتعين فيها عطف البيان ويمتنع البديل.

وللوقوف على حقيقة هذا الوهم نبين هذه المواضع، واعتراض العلماء بها؛ وهي اثنا عشر موضعاً^(١):

الموضع الأول: أن يكون التابع علماً مفرداً معرفة معرباً، والمتبوع مبادى، نحو: (يا أختانا زيداً) و(يا غلام زيداً أو زيداً)، ف(زيداً) عطف بيان، ولا يجوز أن يجعل بدلاً - عندهم - لأن البديل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، فيلزم أن يكون (زيد)، مبنياً على الضم، كما لو كان مباشراً لأداة النداء، لأنه علم مفرد.

وقد اعترض الرضي هذا للموضع، وأجار البديل في جميع المثل المذكورة فيه، وقال: "لما لم يكن للبديل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كالوصف، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التوكيد؛ جاز اعتباره مستقلاً لفظاً، أي صالحاً لأن يقوم مقام المتبوع. ولما كان إعرابه بنسبة الأول جاز أن يعتبر غير مستقل أخرى، فالأول نحو: يا زيد أخ، ويا أختانا زيد - مبنين - والثاني نحو: يا غلام بشر، وبشراً - معرباً بالوجهين - ويا أختانا زيداً - بالنصب^(٢)، وقال في موضع آخر: "والذي أرى أن عطف البيان هو البديل - كما يجيء في التوابع - فيطرد فيه حكم البديل، نحو: يا عالم زيد، ويا ذا المال بكر - بالضم فيهما - ويجوز في البديل ألا يجعل كالمستقل، فيقال: يا عالم زيد، بالرفع كما يجيء في التوابع^(٣)، ونقل عن الأعمش أنه يجيز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب، نحو: يا أختانا زيد؛

(١) انظر هذه المواضع في التبيين في تعيين عطف البيان ٧٨ وما بعدها، وعندها في إرشاد الصرب

١٩٤٤/٤ وما بعدها أحد عشر موضعاً، ولم يعد الأخير، وعندها في التصريح ٤٢٢/٣ وما بعدها

ثمانية مواضع، فلم يعد الأول، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر

(٢) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٨٢

(٣) شرح الكافية ١ / ٣٦١

لأنه موضع اطرء فيه المرفوع، قال: "وهو غريب، لم يذكره غيره، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل، فيلزم إذن ضمه إذا كان مفرداً، تبع للمعرب أو المبني"^(١)، ونقل - أيضاً - عن الأخفش في مسائله الكبير: "إن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: يا ريد الطويل، ويا عالم زيد = إنيهما مبيان علي الضم كما في البدل، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل"^(٢).

الموضع الثاني: أن يكون التابع فيه (أل)، والمتبوع منادى، نحو: (يا أحمنا الحارث)، و(يا رجل الحارث)، فيتمين كون (الحارث) عطف بيان، ولا يجوز فيه البدل - عندهم - لأن البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، فيكون التقدير: يا الحارث، ولا يمكن ذلك، حتى لا يباشر ما فيه (أل) أداة النداء، فجعلوا التقدير كالحقيقة.

الموضع الثالث: أن يكون التابع خالياً من (أل)، والمتبوع مفترناً بها مجروراً بإضافة صفة مقترنة بها، كقول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ قَرِيبٌ وَقَوْعًا^(٣)

فـ (بشراً) عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز جملة بدلاً عندهم؛ لأن البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، فلا يجوز (أنا ابنُ التاركِ بشراً)؛ لأن الصفة المقترنة بـ (أل) لا يجوز أن تضاف إلى الخالي منها، على مذهب البصريين^(٤)، فإن صححت الإضافة، جاز البدل، نحو: (أنا الضاربُ الرجلِ

(١) شرح الكافية ٣٦٢/١

(٢) السابق ٣٤٥/١

(٣) البهت فخر بن سعيد المقضي، وهو في الكتاب ١٨٢/١، وشرح للفصل ٧٢/٣، وشرح الكافية ٣٨٢/٢، وترتضاف للضرب ١٩٤٤/٤، والتبيان في تعيين عطف البيان ٧٩، والقامد الشافية ٥٢/٥، والتصريح ٥٤٤/٣.

(٤) انظر القامد الشافية ٥٢/٥.

علام القوم).

ويجوز البدل فيه عند القراء^(١)؛ لأنه يجيز إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى المعارف كلها، حتى وإن كانت مجردة منها، وذلك نحو: مررت بالصارب ريد، فإجارته لنحو: مررت بالصارب الرجل زيد. على البدل - أولى؛ لأنه أبعد عن المصاف.

كما تجوز البدلية في (بشر) عند الأعلام، وابن خروف، على وجه غير الذي أجاره عليه القراء، فهما لا يجيزان إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى الخالي منها، إلا أن حجتهما أن التابع قد يحل حيث لا يحل المتبوع^(٢).

ونسب الأعلام في (تحصيل عين الذهب) إلى سيبويه جواز البدلية فيه^(٣)، ومسماها في (النكت)^(٤)، كما نسب البغدادي إلى سيبويه جواره^(٥).

والحق أن سيبويه ألح إلى التبعية دون أن يشير إلى نوع التابع^(٦)، والمبرد لا يجيز إلا نصب (بشر)، وردّ عليه ذلك؛ لأن الرواية المشهورة بالخبر^(٧).

الموضع الرابع: أن يكون التابع مشتملاً على ضمير يربط جملة المبتدأ بالخبر، أو جملة الصلة بالموصول، أو جملة الممت بالمنعوت، وذلك نحو: همد ضربت الرجل أخاهما، وأجاد الذي تكلم عليّ خاله، وأجاد رجل تكلم عليّ حاله، فلا يمكن. عندهم - جعل الثاني في هذه الجملة بدلاً؛ لأنه لا يمكن الاستثناء عن الثاني لئلا

(١) المقاصد الشافية ٥٢/٥

(٢) انظر تحصيل عين الذهب ٩٣/١، وشرح الجمل لابن خروف ٢٠٠/١ (مطبع)، والمقاصد الشافية ٥٤/٥

(٣) انظر ٩٣/١.

(٤) انظر ٢٩٢/١.

(٥) انظر خزانة الادب ٢٨٤/٤

(٦) انظر الكتائب ١٨٢/١.

(٧) انظر رأي المبرد في الأصول ١٣٥/١، ولم اتفق عليه في كتيبه للطبوعة، وانظر المكت في تفسير كتاب

سيبويه ٢٩٢/١ والخزانة ٢٨٤/٤

تعرو الجملة الأولى من رابط، فلا يصح: هند ضربت الرجل، ولا أجاد الذي تكلم علي، ولا أجاد رجل تكلم علي، وهذا مبني على أن البدل - عندهم - من جملة أخرى؛ لأنه في تقدير تكرار العامل. وهذا الذي منعه أجازة أكثر النحويين: أولاً؛ لأن البدل مع البدل منه كغيره من التوابع، وعود الضمير مع المعطوف جائز، فعوده من البدل أجوز، لأنه بيان.

ثانياً؛ لأن تقدير تكرار العامل في البدل ليس كاللفظ به، وإنما هو تقدير معوي، ويستوي معه في ذلك المعطف، ولو كان تكراراً حقيقياً لما كان من بدل المفرد، بل من بدل الجملة، وذلك باطل بالاتفاق^(١).

الموضع الخامس: أن يكون التابع تفصيلاً لمرور اسم التفضيل، نحو: (زيد أفضل الناس: الرجال والنساء)، فالرجال والنساء عطف بيان على (الناس)، ولا يجوز - عندهم - أن يكون بدلاً؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عن الأول وإحلال الثاني محله، لعدم صحة (زيد أفضل الرجال والنساء)، ومن ثم خُطئ من قال: (أنا أشعر الجن والإنس)^(٢).

الموضع السادس: أن يكون التابع تفصيلاً لمرور (أي)، نحو: (أي الرجلين: زيد وعمرو أفضل)، فهو عطف بيان، ولا يجوز البدل - عندهم - لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، ولا يصح (أي زيد وعمرو أفضل).

الموضع السابع: أن يكون التابع تفصيلاً لمرور (كلا)، نحو: (كلا أحويك: زيد وعمرو قال ذلك)، فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل عندهم؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، ولا يصح (كلا زيد وعمرو).

(١) انظر المقاصد الشافية ١ / ٥١٢٠ / ٥٦، ٥٥ / ٢٢٣.

(٢) انظر المساعد ٢ / ٤٢٧، والبيان ٨١، والتصريح ٣ / ٥٤٥.

للموضع الثامن والتاسع: أن يُتبع موصوف (أي) في النداء بمضاف، أو بمحذوف، نحو: (يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ)، و(يا أيها الرجلُ زيدُ) فالتابع عطف بيان ولا يجوز البديل عندهم؛ لأن البديل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول؛ ولا يصح (يا أيها غلامُ زيدٍ) و(يا أيها زيدُ)، ولو كان بدلاً لكان غير منون.

للموضع العاشر، والحادي عشر: أن يُتبع المنادى المضموم أو المضاف، باسم الإشارة؛ نحو: (يا زيدُ هذا) و(يا غلامُ زيدٍ هذا)، فالتابع عطف بيان ولا يجوز البديل عندهم؛ لأن البديل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، واسم الإشارة لا يجوز حذف حرف النداء معه.

وأجاز الشاطبي البديل في اسم الإشارة في المثالين السابقين؛ لأن العامل في البديل مقدر الوجود لا مقدر الحذف. ولو كان على القول بأن البديل على نية طرح الأول، وإحلال الثاني محله، فهذا أوضح في الجواز؛ لأن حرف النداء ظاهر، فإذا وليه اسم الإشارة جاز، مع ملاحظة أن اسم الإشارة في المثالين السابقين يمكن أن يجري نعتاً على العلم؛ لأنه في تقدير المشتق، فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان أو البديل^(١).

للموضع الثاني عشر: أن يُتبع وصف اسم الإشارة في النداء بمحذوف، نحو: (يا هذا الطويلُ زيدُ) ف(زيدُ) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً عندهم؛ لأن البديل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، ولو محلاً ذلك لكان حكماً (يا زيدُ) البناء على الضم لا التنوين.

وهذه المواضع الاثنا عشر التي عيّنوا فيها عطف البيان ومسحوا البديل، مسببة على تمسكهم بأن البديل لا بد أن يكون صاملاً لمباشرة العامل لفظاً، كما لو كانت هذه

(١) انظر المقاصد الشافية ٥/٥٦

المباشرة حقيقية، إما بالحلول محل الأول - وهذا على مذهب القائلين بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه - أو بتقدير العامل قبله - وهذا على مذهب القائلين بأن العامل في البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه - وهذا هو السبب الأساس الذي منعوا من أجله البدل في المواضع السابقة، رغم أن العلماء قد نبهوا كثيراً على أن "تقدير تكرار العامل في البدل ليس كاللفظ به، وإنما هو تقدير معنوي، ويستوي معه في ذلك للعطف، إذ هو أيضاً على تقدير تكرار العامل، ألا ترى أنك تقول: يا عبد الله وريد، كما تقول: يا عبد الله زيد، ومع ذلك فلم يمتنع أن تقول: أزيداً رأيت عمراً وأخاه؟ فكذلك لا يمتنع أن تقول: أزيداً رأيت عمراً أخاه؟ وأيضاً فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل بانعاق" (١).

كما نبهوا أيضاً على أن قولهم "بأن البدل في حكم تحية الأول، ووضع المبدل منه مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه، وإزالة عائدته، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه، وأنه معتمد الحديث، والدليل على أن المبدل منه ليس بمغني ولا مطرحاً أنك تقول: (زيداً رأيت أباه عمراً) فتجعل عمراً بدلاً من أباه، فلو كان المبدل مطرحاً لكان تقدير الكلام: زيداً رأيت عمراً، فتبقى الجملة التي هي خبرٌ بلا عائد، وذلك ممتنع.. (٢)، وشبيه به في بدل البعض: ضربت زيداً يده "لو لم يُعتمد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه" (٣)، قال الفخر الرازي بعد أن ذكر بعض المواضع الاثني عشر المستثناة: "وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم المطروح، والبدل هو المعتبر، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهذراً بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لعرض آخر، كقولك: زيداً رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو دهست

(١) المقاصد الشافية ١ / ١٢٠، ١٢١.

(٢) شرح المفصل ٣ / ٦٦، وانظر التصريح ٣ / ٥٤٦.

(٣) التصريح ٣ / ٦٣١.

تهذر الأول، لم يصح كلامك^(١)، و" لو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح؛ لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر"^(٢).

وقال الميرد: "ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين، ولو كان البديل يبطل المبدل منه؛ لم يجوز أن تقول: زيدٌ مررت به أبي عبد الله؛ لأنك لو لم تعتمد باللهاء فقلت: زيدٌ مررت بأبي عبد الله؛ كان خلفاً؛ لأنك جعلت زيدا ابتداءً، ولم ترد إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام"^(٣).

فقولهم بأن البديل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله يريدون في المعنى دون اللفظ^(٤).

كما أن العلماء يؤكدون دائماً على أن تقدير الشيء ليس كاللفظ به^(٥)، وأنهم "يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، فجوزوا في (إنك أنت زيدٌ) كون (أنت) توكيداً، وكونه بدلاً، مع أنه لا يجوز: (إن أنت)، وقال أبو سعد علي بن مسعود في كتاب (المستوفى): "أولى ما يقال في (نعم الرجل زيدٌ) أن (زيداً) بدل من (الرجل)، ولا يلزم أن يجوز (نعم زيدٌ)"^(٦).

وذكر ابن هشام جملة من ذلك، نحو: (رب رجل وأخيه) و(كل شاة وسخلتها بدرهم)، قال: "ولا يجوز: رب أخيه، ولا كل سخلتها"^(٧).

وجزم الشنتمري بأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، قال: "ألا ترى

(١) التصريح ٣ / ٥٤٦.

(٢) حاشية الصبان ٣ / ٨٨.

(٣) المختضب ٤ / ٣٩٩.

(٤) انظر المغرب ١ / ٢٤٢.

(٥) انظر المقاصد الشافية ١ / ١٢٠.

(٦) التصريح ٣ / ٥٤٦، وحاشية الصبان ٣ / ٨٦.

(٧) معني القليب ٢ / ٧٧٢.

أنك تقول: يا أيها الرجل ذو الجمعة، ولو قلت: يا أيها ذو الجمعة؛ لم يجز، وتقول: يا زيدُ والرجلُ، ولو قلت: يا الرجلُ؛ لم يجز إلا في الشعر^(١).

فهذه الاعتراضات تنقض جميع الفروق السابقة، وتميز البديل وعطف البيان في جميع المواضع الاثني عشر المذكورة؛ فيجوز عطف البيان والبديل في نحو: (يا أخانا الحارثُ)، و(يا رجلُ الحارثُ)، و(أنا الضاربُ الرجلُ زيدُ)، و(هندُ ضربتُ الرجلُ أخاها)، و(زيدُ أفضلُ الناسِ: الرجالِ والنساءِ)، و(أي الرجلين: زيدُ وعمرو أفضلُ)، و(كلا أخويك زيدُ وعمرو قال ذلك)، و(يا أيها الرجلُ غلامُ زيدِ)، و(يا أيها الرجلُ زيدِ)، و(يا زيدُ هذا)، و(يا غلامُ زيدِ هذا)، و(يا هذا الطويلُ زيدُ)، وهو ما أجازته الرضي عن نباهة وبعد نظر.

يتضح مما سبق أن المشكلة نشأت من وهم بعض النحويين وفهمهم للعامل في البديل، واعتقادهم أن نية تكرار العامل، أو نية إحلال الثاني محل الأول في البديل تكرار وحلول حقيقي، يترتب عليه صلاحيته لمباشرة العامل، كما لو كان مثلفظاً به، مع أن البديل صالح لأن يحل محل الأول في المعنى دون اللفظ، وفي التقدير والنية، لا في الحقيقة، وإلا لما جازت البدلية في نحو: أكلت الرغيف ثلثه؛ لأنه بحلول الثاني محل الأول لا يكون للضمير ما يعود عليه - ولا خلاف بين النحويين على أنه بديل - ولاختلت تراكيب كثيرة.

فأثبت العلماء بالأدلة القاطعة، والحجج المقبولة خطأ ذلك الاعتقاد، وتأكد لدينا أن لا فرق بين عطف البيان والبديل إلا في توجه القصد والنية، وأصل الكلام حان تدور في نفس المتكلم، فيترجمها ويعبر عنها بالكلام المبلغ عن هذه المعاني، وبالتراكيب المناسبة لها، فلما اتفق التركيب في معنيين مختلفين، وقع اللبس في الظاهر، ولكن بقي القصد مختلفاً؛ ففي البديل يكون المتكلم أراد ذكر الثاني،

(١) النكت في تفسير كتاب صيبويه ١ / ٢٩٦.

وأراد أن يخصه بالحكم، ولكنه رأى أن يوطئ له أولاً، لمعان بلاغية في نفسه، فرأى أن يبههم أولاً على المخاطب، ثم يبين له بعد ذلك بذكر المقصود بالحكم؛ ليكون أوقع في النفس، وأكثر جذباً للعناية، أو أنه رأى أن الإسهاب ابلغ للمعاني المقصودة، فتدرج من العام إلى الخاص، فيستفيد الحكم من هذه التوطئة تقوية وتقريراً، لأنه كما لو أسند إلى المحكوم عليه مرتين.

أما في عطف البيان فيكون المتكلم أراد ذكر الأول، وخصه بالحكم، ولكنه أتى بالثاني ليوضح الأول، ويمزج للغموض عنه، ويبينه فيكون المقصود بالحكم هو الأول، والثاني بيان له.

فقصده المتكلم هو الفارق الوحيد بين عطف البيان والبدل، وهو فارق معنوي غير منظور، ويمكننا القول بأن عطف البيان هو معنى من المعاني التي يدل عليها البدل، أما من حيث التركيب النحوي فعطف البيان هو البدل، فيكون في بعض المواضع قد قصد بالحكم الأول وأتى بالثاني توضيحاً وتبييناً له، وفي بعض المواضع قد قصد بالحكم الثاني وأتى بالأول توطئة وتمهيداً له، إلى غير ذلك من المعاني المختلفة التي تعتور التركيب النحوي الواحد، وليس لها دليل من اللفظ، كما في النعت، نحو: جاء زيد الطويل، فليس في اللفظ دلالة على مدح أو ذم أو غير ذلك من المعاني الأخرى التي يأتي لها النعت، وكما في عطف النسق نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، فليس في اللفظ دلالة على معنى (أو) بالتحديد، هل هي بمعنى (بل) كما قال الفراء، أو بمعنى (أو) كما قال بعض الكوفيين، أو للإبهام أو للتخيير أو للشك كما قال البصريون^(٢)، فالتركيب واحد، ولكنه محتمل لمعان عدة، فكذلك هنا التركيب واحد مع احتمال دلالات

(١) الصفات: ٣٧ / ١٤٧.

(٢) انظر معني اللبيب ٦٧ / ١.

معنوية مختلفة، قد يدل عليها السياق في بعض الأحيان، ولكن لا دلالة عليها من اللفظ.

ويقوي الرأي القائل بأن عطف البيان والبدل شيء واحد، أن سيبويه لم يخصصه باب مستقل كما فعل في البدل وغيره من التوابع، بل لم يتعد ذكره الخمسة المواضع^(١)، ولم يعد الزجاجة ضمن التوابع^(٢)، وذكره عرضاً في باب من أبواب النداء^(٣)، وقال ابن خروف: "لولا باب النداء لم يوجد عطف البيان، ولكان بدلاً"^(٤)، وقال ابن أبي الربيع: "على أن باب النداء يحتمل أن يقال فيه: منصوب بإضمار فعل"^(٥).

وفي عدم ترجمة الكوفيين له دليل على عدم اعتدادهم به، وعده هو وعد البدل شيئاً واحداً.

وأخيراً نجد علماً من اعلام النحو، محققاً، مدققاً، ثقة - وهو الرضي - يقول: "أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل"^(٦).

وبتتبع وجهات النظر الحديثة، نجد بعض الأفاضل يقول: "الأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق لا غالبية، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما"، "أما الأمر الذي يفرق بينهما في بعض الحالات، فرأي قام على التخيل والحذف والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة ترجى، ومن

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣.

(٢) انظر الجمل ١٣.

(٣) السابق ١٥٧.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٠٠ (مطبوع).

(٥) البسيط ١/ ٢٩٦.

(٦) شرح الكافية ٢/ ٣٧٩.

السداد إهماله وإغفاله" (١).

وهذا الرأي مشابه لما قاله الرضي، وفيه تيسير على الناشئة، إلا أن فيه تجاهلاً للفرق بين المعاني المختلفة، وفيه تعطيل وتضييق للمقاصد البلاغية التي يريدنا للتكلم.

ومن هنا نجد أن من العلماء من فرض قيوداً، وأوجد فروقاً كثيرة بين عطف البيان والبدل، تقوم على جعل التقدير حقيقة، ومن العلماء من لا يجد فرقاً بينهما، ويدعو إلى إدراجهما تحت باب واحد.

ومنعاً لتعطيل المعاني، وتضييق دلالات التراكيب نرضي الرأي الوسط، وهو قولهم: "إن قصدت بالحكم الأول، وجعلت الثاني بياناً له بحيث لا يستغني عن الأول؛ فهو عطف البيان، وإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة؛ فهو البدل" (٢).

وعلى ذلك فكل النصوص المشتبه فيها بين عطف البيان والبدل يجوز أن توجه التوجيهين، على قصدين مختلفين ما لم يحدد السياق أحدهما.

وقد جعل ابن مالك بينهما تفاضلاً، "فكل ما صلح للعطفية والبدلية، وكان فيه زيادة بيان، فجعله عطفًا أولى من جملة بدلا" (٣).

مع التأكيد على أنه يختفر في الثاني ما لا يختفر في الأوائل، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

هذا والله أعلم .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) النعمان الوافي ٤٥٦/٣.

(٢) شرح المفصل ٧٤/٣، وانظر للمقاصد الشافية ٤٠/٥.

(٣) شرح التسهيل ٣٢٧/٣.